

العناصر الأساسية:

- مقدمة

أولاً : اتجاه الثنائيات في التمييز بين الريف والحضر

ثانياً : استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر

ثالثاً : استخدام المحكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر

رابعاً : المتصل الريفي الحضري

مقدمة:

يعد موضوع الفروق الريفية الحضرية أحد الموضوعات الهامة في علم الاجتماع بوجه عام حيث أهتم العديد من علماء الاجتماع بتحديد خصائص المجتمع الريفي والحضري محاولين في هذا الصدد وضع نظرية حول الفروق بين الريف والحضر .

وترجع الجذور الحقيقية لدراسة الفروق الريفية الحضرية الى عصر المفكر العربي ابن خلدون (٣٣٢ - ١٤٠٦ م) في القرن الرابع عشر فقد كتب بن خلدون فصولا منظمة في التمييز بين البدو والحضر في الفصل الثاني من المقدمة بعنوان (في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من أحوال) حيث نجده يميز بين نمطين أساسيين من المجتمعات هما : المجتمع البدوي والمجتمع الحضري .

كما أشار ابن خلدون الى أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وهو بذلك يؤكد أن البادية أصل العمران كما تعرض بن خلدون أيضا الى صفات وأخلاق أهل البدو والحضر حيث ذهب الى أن أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر كما وصفهم بأنهم أقرب الى الشجاعة من أهل الحضر .

ولقد تبع ابن خلدون العديد من العلماء الذين كانت لهم إسهامات فكرية رائدة في هذا المجال . حيث ظهرت تلك الإسهامات بشكل واضح خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد كان لهذه الإسهامات دور واضح في ظهور بعض الاتجاهات الأساسية لدراسة الفروق الريفية الحضرية وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي :-

أولاً: اتجاه الثنائيات في التمييز بين الريف والحضر:

ظهر هذا الاتجاه نتيجة اسهامات كثير من علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة ظواهر التباين الريفي - الحضري • حيث نجد أنهم قدموا ثنائيات تقابل بين نوعين متباينين من المجتمعات يختلفان عادة اختلافا أساسيا في الخصائص والسمات المميزة لكل منهما .

ويمكن عرض بعض نماذج من تلك الاسهامات على النحو التالي :

أ-السير هنري مين :

قدم هنري مين عام ١٨٦١ في كتابه (القانون القديم) محاولة جادة للتمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على أساس المكانة الاجتماعية والتعاقد حيث ذهب الى أن تحول المجتمع من التنظيم القرابي القائم على المكانة الى التنظيم التعاقدى يقوم على أساس إدراك الجماعة للحقوق والواجبات والارتباطات التعاقدية المسيطرة • وقد استمد (مين) هذه الفكرة من تاريخ القانون الروماني حيث كان التحول الاجتماعي في ذلك العهد يتمثل في تحويل المجتمع من نمط العلاقات الأسرية الى نمط العلاقات الاجتماعية .

ب- فرديناند تونيز :

يميز (توينز) بين نمطين من المجتمعات :

الأول : هو المجتمع المحلي ويتميز بالوحدة المطلقة التي تتمثل في القيم العامة حيث تكون إرادة الفرد إرادة تلقائية ومؤثرة

الثاني : ويتمثل في المجتمع العام وتكون الوحدة في هذا المجتمع قائمة على درجة من التباين والتفرد وتكون الإرادة الفردية فيه إرادة عقلية .

ويرى (توينز) أن الأساس الحقيقي للوحدة والتكامل في المجتمع المحلي وإمكانية وجود هذا الشكل من المجتمعات يعتمد في المقام الأول على العلاقات القرابية أو علاقات الدم والتجانس الفيزيقي والعقلي كما أن الأسرة تشكل الأسس العامة للحياة في المجتمع المحلي وتمثل الحياه الأسرية وحياه القرية والمدينة المجتمع المحلي أما حياة المدينة الكبيرة والحياة القومية وعواصم المدن فهي تمثل أساس المجتمع العام .

ج - إميل دور كايم :

حاول (دور كايم) من خلال دراسته لتقسيم العمل أن يميز بين نوعين من المجتمعات على أساس التضامن الاجتماعي أولهما يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي

ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع فالمجتمع الريفي يتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل أفراد المجتمع بشكل تلقائي ويستجيبون لبعضهم البعض ميكانيكيا .

ويشير (دوركاييم) الى أنه عندما يسود في المجتمع تضامن آلي فإن الضمير الجمعي يكون قويا بشكل ملحوظ نتيجة التماثل الواضح بين أفراد المجتمع .

أما التضامن العضوي فإنه يقوم على علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها ويرتبط ظهور التضامن العضوي في المجتمع بنمو تقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد الذي يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل في المجتمع وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية وكلما زاد التضامن العضوي قلت أهمية الضمير الجمعي حيث يزداد التضامن العضوي رسوخا بازدياد تقدم المجتمعات وتدعيمها للتقدم الأخلاقي الذي يؤكد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة .

د - هيوارد بيكر :

يميز بيكر بين نموذجين متباينين من المجتمعات

يتمثل الأول في النموذج المقدس :

ويقصد به المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغيير (الريفية) ويتميز هذا النموذج بالعزلة الاجتماعية والفكرية وتؤدي هذه العزلة الى وجود حالة من الجمود في العادات والتقاليد

وتتميز الاتصالات الاجتماعية في هذا النموذج بأنها في إطار جماعات أولية وتلعب فيها العادات والتقاليد والطقوس دوراً هاماً في التأثير على حياة الفرد حيث يكون هناك تقديس لكل النظم الاجتماعية ويكون تقسيم العمل في هذا المجتمع بسيطاً وتتميز الروابط القرابية فيه بالقوة التي تتمثل في شكل الأسرة الكبيرة فكل أشكال الأنشطة في هذا المجتمع تخضع للجزاءات الطقوسية التي تتمثل في الضوابط الاجتماعية الصارمة .

أما الثاني فيعرف باسم النموذج العلماني :

ويقصد به تلك المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير المتصلة بغيرها من الثقافات (الحضرية) ويتميز هذا النمط من المجتمعات بالتفتح في الناحية العقلية والاجتماعية وترتبط فيه العلاقات الاجتماعية بالبناء الاجتماعي .

وفي هذا المجتمع تخف حدة العادات والتقاليد . وتتمثل الجماعات القرابية في هذا المجتمع في شكل الأسرة الزوجية البسيطة كما تنتشر فيه القوانين التشريعية والتعاقدية التي تؤدي الى انتشار الفردية وضعف الضوابط الاجتماعية .

هـ - روبرت ريد فيلد :

حدد (ريد فيلد) خصائص المجتمع الشعبي (مجتمع القرية) لكي تقابل خصائص المجتمع الحضري . وتتمثل خصائص المجتمع الشعبي في فكر ريد فيلد فيما يلي :

١- صغر حجم المجتمع

٢- العزلة

٣- ضعف مستوى التعليم

٤- التجانس

٥- تضامن الجماعة وتماسكها

٦- بساطة التكنولوجيا

٧- بساطة تقسيم العمل

٨- اقتصاد مستقل

٩- العلاقات التلقائية

١٠- تقديس المجتمع

١١- الثقافة القائمة على العادات والتقاليد

وقد حاول (ريد فيلد) تحليل المتغيرات التي يمر بها المجتمع في حالة انتقاله من النموذج الشعبي الى النموذج الحضري حيث حدد ثلاث مقومات أساسية للتحول الحضري هي : زيادة التفكك الثقافي وتزايد العلمانية وزيادة انتشار الفردية .

ويشير (ريد فيلد) الى هذه المقومات أو الخصائص هي أهم ما يتسم به المجتمع الحضري حيث تزيد الحضرية من التفكك الثقافي للمجتمع ويعني ذلك أن القواعد والمعايير التي كانت توجه السلوك والفعل الاجتماعي في المجتمع الشعبي أصبحت أكثر تعقيدا وتعددا في المجتمع الحضري .

ثانيا : استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك بعدا واحدا يميز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ولقد اتخذ بعضهم من حجم السكان محورا لهذا التمييز. ووفقا لهذا التصنيف فإن التحضر يعتبر (عملية تركيز سكاني) وهي عملية تجري بطريقتين : تتمثل الأولى في نمو مراكز حضرية متعددة •

أما الثانية فتتمثل في تضخم حجم السكان في قرية من القرى من شأنه أن يحولها الى مدينة ووفقا لهذا الاتجاه يمكن تحديد القرية بأنها منطقة التخلخل السكاني بينما المدينة تعد منطقة التركيز السكاني .

ثالثا : استخدام المحكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر:

يعتمد هذا الاتجاه بشكل أساسي على مجموعة من المحكات في التمييز بين الريف والحضر ولقد حاول علماء الاجتماع تحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي ولعل أقدم المحاولات التي بذلت في هذا الصدد تلك التي قام بها العالمان (بيترم سوركن و كارل زيمرمان) .

وقد أهتم (سوركن) و (زيمرمان) بالترقية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري على أساس وظيفي حيث تمثل المهنة المحك الأول والأساسي لما بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات حيث يرتبط هذا الاختلاف بسلسلة أخرى من الخصائص المميزة لكل من المجتمعين ويمكن تحديد هذه الخصائص فيما يلي :-

أ-المهنة :

يرى (سوركن وزيمرمان) أن هناك اختلافا واضحا بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي فيما يتعلق بالمهنة فالأفراد في المجتمع الحضري يشتغلون أساسا بأعمال الصناعة والحرف والتجارة والأنشطة الخدمية وغير ذلك من الأعمال غير الزراعية

أما المجتمع الريفي فيعمل جميع الفلاحين وأسرهم في العمل الزراعي الى جانب عدد قليل من المشتغلين بالأنشطة غير الزراعية .

وقد ترتب على الاختلاف المهني فروق عديدة بين المجتمعين ففي المجتمع الريفي نتج عن طبيعة المهنة ما يلي :-

- ١- الارتباط الشديد بالأرض والجماعات القروية .
- ٢- ابتعاد واضح عن التخصص وتقسيم العمل .
- ٣- وجود نظرة ثابتة لا تتغير الى الموقف الكلي للحياة يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل .
- ٤- عدم وجود فواصل دقيقة بين حياة العمل وحياة الفرد أو الأسرة .

أما المجتمع الحضري فقد ترتبت على طبيعة إنسان المهنة فيه مجموعة من النتائج أهمها :-

- ١- انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية .
- ٢- انفتاح الأفراد على مجموعة متعددة ومختلفة من المهن .
- ٣- التخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل .
- ٤- ظهور معايير جديدة لتحديد المكانة المهنية للفرد ومقاييس مختلفة للنجاح المهني

ب- البيئة :

تختلف نوعية العلاقات بين كل من المجتمع الريفي والحضري بالبيئة الطبيعية فالمجتمع الريفي بطبيعته يكون أكثر ارتباطا أو خضوعا للبيئة الطبيعية وبالتالي فإن البيئة الطبيعية تسيطر بشكل مباشر على البيئة الاجتماعية والإنسانية في المجتمع الريفي .

وعلى العكس من ذلك يعيش المجتمع الحضري حياته في عزلة نسبية عن البيئة الطبيعية الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية سيطرة واضحة .

ج- حجم المجتمع :

يرى (سوركن وزيمرمان) أن المجتمع المحلي الريفي مجتمع صغير بطبيعته وأن هناك علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع . وعلى الجانب الآخر يتميز النموذج الحضري من المجتمع بكبر حجمه النسبي عن النموذج الريفي . وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم .

د- كثافة السكان :

يتميز المجتمع المحلي الريفي بانخفاض الكثافة السكانية لذلك ترتبط الريفية بوجه عام بعلاقة عكسية مع الكثافة على العكس من نموذج المجتمع الحضري الذي يرتفع فيه معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع هذا المعدل .

هـ -التجانس واللاتجانس :

يتميز المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري بأنه أكثر تجانسا من ناحية الخصائص الاجتماعية والنفسية – فهناك علاقة سلبية بين اللاتجانس وظاهرة الريفية • بينما يتميز المجتمع الحضري بظاهرة اللاتجانس أي أن هناك علاقة إيجابية بين اللاتجانس والحضرية .

و- التباين الاجتماعي والتدرج الاجتماعي :

هناك علاقة سلبية بين ظواهر التباين والتدرج الاجتماعي وظاهرة القروية بينما توجد علاقة إيجابية بين التباين والتدرج الاجتماعي وظاهرة الحضرية .
ففي المجتمع الريفي يعتبر التباين والتدرج الاجتماعي حالات شخصية ويقوم على أساس توارث المهن .

كذلك تختلف العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري تبعا لتقدم المعرفة ويمثل نسق القرية الطبقة المغلقة في داخله بينما يكون التدرج من طبقة الى أخرى واضح وميسر في المدينة عن القرية فعندما تكون العلاقات المباشرة هي الأساس في ربط أفراد المجتمع الريفي بعضهم ببعض من جانب وبالمجتمع العام من جانب آخر ، فإن ظواهر التباين الاجتماعي وخاصة الإبهام الشخصي تعتبر سمة أساسية في المجتمع الحضري .

ز- الحراك :

يرتبط الحراك الاجتماعي ارتباطا سلبيا بالمجتمع الريفي بينما يرتبط ارتباطا إيجابيا بالمجتمع الحضري ويتمثل الحراك الاجتماعي في مظهرين :

١- الحراك الأفقي : ويتمثل في ظواهر الهجرة والتحركات السكانية

٢- الحراك الوظيفي والحراك الطبقي : ويتمثل في الانتقال من وظيفة الى وظيفة أو من طبقة الى طبقة أخرى

ح- نسق التفاعل :

يرى (سوركن وزيمرمان) أن أهم ما يميز نسق التفاعل في المجتمع الريفي هو أنه محدودا بين أفرادهِ وتغلب عليه العلاقات الأولية حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد ، وعلى العكس من ذلك يتسع نطاق التفاعل بالنسبة للفرد والجماعة في المجتمع الحضري وبالتالي تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة كما تتميز هذه العلاقات بالسطحية والرسمية .

رابعا : المتصل الريفي الحضري:

يشير هذا المتصل الى وجود تدرج مستمر بين المجتمعات في درجة الريفية أو درجة الحضرية وعلى أساس هذا التدرج يمكن تصنيف ووضع كل المجتمعات الإنسانية على نقاط مختلفة على هذا المتصل حيث يصبح من اليسير تحديد أين يقع أي مجتمع إنساني على نقطة معينة على هذا المتصل .

وتتمثل الفرضية الأساسية للمتصل الريفي الحضري في أنه كلما زاد الاحتكاك بين المجتمع الريفي التقليدي والمجتمع الحضري الحديث . فإن ذلك يؤدي الى اكتساب مجتمع القرية لخصائص حضرية وبالتالي فإنه يمكن ترتيب كافة المجتمعات المحلية طبقا لدرجة ريفيتها أو تحضرها . وقد ساهم (ريد فيلد) مساهمة كبيرة في فكرة هذا المقياس المتدرج الذي

يمكن تصوره على النحو التالي :-

أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك

(مجتمع ريفي) _____ (مجتمع حضري)

٥- ٤- ٣- ٢- ١- صفر ١+ ٢+ ٣+ ٤+ ٥+

وتشمل النقطة الأولى من هذا المقياس وهي (أ) المجتمع الريفي كما تشمل النقطة (ك) المجتمع الحضري أما النقاط التي تقع بين أ ، ك فهي تعبر عن آثار التغير الثقافي أو الحضري .

وعندما تتوافر عوامل التحضر لمجتمع القرية فإن ما يحدث هو أن القرية تبدأ في التحرك في اتجاه القطب الحضري مارة بنقطة (صفر) تلك النقطة على المتصل التي يصعب عندها تحديد نوعية المجتمع (الريفي أو الحضري) ثم يبدأ بعد ذلك في الحراك في اتجاه القطب الحضري .

المحاضرة التاسعة: المدينة

العناصر الأساسية:

أولاً : تعريف المدينة

ثانياً : أهمية دراسة المدن

ثالثاً : مراحل نمو المدن

أولاً: تعريف المدينة:

تعرف المدينة بأنها " تجمع كثيف من الناس يسكنون في منطقة جغرافية صغيرة نسبياً " . ومن الناحية القانونية تعرف المدينة بأنها " ذلك المكان الذي يتسم بوجود أعلى سلطة سياسية "

ويمكن تعريف المدينة أيضا بأنها " تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدينة ، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معاً ، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية " .

ويعرف الخشاب المدينة بأنها " وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات ، ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ، ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها " .

أما لويس ويرث فقد عرف المدينة بأنها " المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة في الأرض ، وفيها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على الناس " . كما يصف (ويرث) المدينة على أنها شكل خاص للترابط البشري ، كما أشار إلى أنه يمكن تعريف المدينة أيضا على أنها " موطن أكثر اتساعاً وكثافة لأفراد متميزين اجتماعياً "

ثانياً : أهمية دراسة المدن:

يرجع الاهتمام بدراسة المدن إلى عدة أسباب أهمها :

- ١ - تفوق نفوذ المدن بالنسبة لنفوذ الريف ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التعليم بين سكان المدن ، وكثرة عدد سكانها ، ووجود مراكز الإدارة الحكومية فيها.
- ٢ - تعد المدن من ضروريات الحياة في الريف ، فهي بمثابة مناطق يصب فيها الإنتاج الريفي من مختلف القرى ، ويتجمع فيها التجار وتنشعب فيها طرق المواصلات وهي مراكز للتعليم والعلاج والخدمات الترويحية.
- ٣ - الزيادة السريعة في نسبة سكان المدينة وتناقص نسبة سكان الريف مما يؤكد أهمية دراسة المدن ، وما نتج عن النمو السريع لسكان المدن من مشكلات اجتماعية ، مثل زحف العمران على الرقعة الزراعية والضغط على وسائل النقل ، وقصور الخدمات التعليمية ، والصحية ، والسكانية ، وظهور الحاجة إلى مناطق للامتداد العمراني لاستيعاب الزيادة في عدد السكان
- ٤ - بعد المسافة بين الحياة في المدن والريف ، مما يؤدي إلى هجرة الريفيين إلى المدن ، وتعرضهم لكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية وتعد الصدمة الثقافية من أخطر المشكلات التي يقابلها الريفي في عملية التحضر ، مما يوضح أهمية تكيف المهاجرين مع متطلبات الحياة في المدن.
- ٥ - ارتباط المدن بالتصنيع ، ونجد أن كثير من المشكلات الاجتماعية قد ظهرت كنتيجة مباشرة للتحضر والتصنيع ومن أمثلة هذه المشكلات الاجتماعية (جناح الأحداث ، ارتفاع نسبة الطلاق والانفصال ، القلق النفسي وعدم الشعور بالاستقرار)
- ٦ - تأثر قيادة المستقبل في كل دولة بحياة المدن ، فالقيادة تكون عادة بين الجامعيين ، ونجد أن كل الجامعات تتركز عادة في المدن الكبرى ، وبالتالي يكون للمعيشة الحضرية تأثيراً كبيراً على مستقبل الأمة .
- ٧ - أن المدن هي مراكز الاتصال والانفتاح على العالم الخارجي ، حيث تغزو الثقافات العالمية بعضها البعض الأخر عن طريق المدن ، مما يؤكد أهمية دراسة المدن في الوقت الحاضر.

ثالثاً : مراحل نمو المدينة:

اهتم " لويس ممفورد " بدراسة المدينة تاريخياً ، حيث القى الضوء على نموها وكبر حجمها ، وقد توصل إلى أن المدينة تمر بالمراحل التالية :

١-مرحلة النشأة:

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها ، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض ، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما ، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة ، واستئناس الحيوان ، و تربية الطيور ، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة ، و اكتشاف الإنسان للمعادن .

٢- مرحلة المدينة :

وتمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع ، وتنتعش فيها التجارة وتوسع الأسواق المتبادلة ، وتتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات ، وتتنم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات واتساع أوقات الفراغ ، وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية ، والاهتمام بالفلك والرياضيات ، وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس وعقد حلقات المناظرات .

٣- مرحلة المدينة الكبيرة :

وتعرف بالمدينة الأم ، ويتكاثر فيها عدد لسكان ويتوفر فيها الطرق السهلة ، وتربطها بالريف شبكة من المواصلات السريعة وتهتم الحكومة فيها بتحقيق مطالب سكانها ، وتنفرد بميزات خاصة كالتجارة أو الصناعة ، وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصص، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة .
وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية ، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي بحيث تصبح بحق (المدينة الأم) .

٤- مرحلة المدينة العظمى :

وتتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن التاسع عشر . فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضٍ للبناء في موجات متتابعة ، ويظهر في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل وتأخذ الفردية في الظهور ، وتنتشر النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم ، ويبدأ ظهور الانحلال والشقاق بسبب تحكم الرأسمالية ويتصارع أصحاب الأعمال والعمال .

٥- مرحلة المدينة التيرانوبوليس :

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة ، فيها تعتبر مسائل (الميزانية والضرائب ، والنفقات) من أهم الوسائل المسيطرة ، كما تبدو المشكلات الإدارية والفيزيائية ، والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم ، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروباً من ظروف العيش غير المرغوبة.

٦ - مرحلة المدينة النيكروبوليس :

ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي ، ومع أنه لم يتحقق بعد ، إلا أنه واقع لا محالة – في نظر ممفورد – عندما يصل التفكك إلى ذروته مقترنا بانتهاء الحضرية ، وإحياء جديد للريفية ، وظهور ما أسماه ممفورد (بمدن الأشباح)

العناصر الأساسية:

رابعاً : تصنيف المدن

خامساً : العمليات البيئية

رابعاً : تصنيف المدن:

يمكن تصنيف المدن في إطار مجموعة من المعايير المختلفة ، فقد تصنف المدن وفقاً للحجم، أو عدد السكان ، أو وفقاً للمتغيرات الاقتصادية ، أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، أو من حيث درجة تقدمها والأعمال التي تؤديها .

ويمكن عرض هذه التصنيفات على النحو التالي :

١ : تقسيم المدن من حيث الحجم

وفي إطار معيار الحجم يمكن تقسيم المدن إلى :

أ - المدينة الصغيرة :

ويطلق عليها اسم (البلدة) ، وهي في العادة أكبر من القرية وأصغر من المدينة ، وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على المنطقة الريفية التي تقع على بعد كبير منه ، كما تتمتع بأهمية ثقافية كبيرة ، فهي مقر الحكومة ، وهي المركز الديني للبلاد ، وتمارس المدينة الصغيرة نوعاً من التجارة البسيطة الداخلية ، إلا أنها تفتقد إلى التقسيم الواضح للعمل على المستوى الإقليمي.

ب - المدينة الصناعية :

وتتميز بتقسيم العمل ، وتنظيم وجودها حول الإنتاج الذي تنتجه وهي تتمتع بموقع حضري يسيطر على الإقليم بوجه عام ريفه وحضره .

ج - المدينة :

وهي المدينة العظمى أو المدينة الكبيرة وتتميز بخصائص المدينة الصناعية بشكل مكثف ، وفيها يحل استخدام آلة الاحتراق والكهرباء محل استخدام الآلة البخارية .

٢- تقسيم المدن من حيث عدد السكان

هو أسهل هذه التقسيمات لارتباطه بتعدد الحياة في المدينة وقد طبقت معظم الدول في تقسيماتها الإدارية ، ففي فرنسا - مثلاً - كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عددها أو يزيد عن ألفين نسمة مجموعة حضرية ، وكل مركز يقل عدد سكانه عن هذا الرقم يعتبر قرية يدخل في عداد الريف .

٣ - تقسيم المدن من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية

قام بعض العلماء بتصنيف المدن في ضوء العوامل الاجتماعية والثقافية ، فقد ميز « رديفيلد وسنجر » بين المدن التي تسودها العقيدة الأرثوذكسية والمدن التي تختلف تلك العقيدة ، ففي الأولى تتساند وتقوى وتستقر النظم الاجتماعية والثقافية السائدة ، بينما تستجيب الثانية للتغير الاجتماعي ، وميز « فيبر » بين مدن النبلاء ومدن الدهماء طبقاً للطبقة الاجتماعية التي تستحوذ على السلطة السياسية الاجتماعية .

٤ - تصنيف المدن حسب المتغيرات الاقتصادية

وتصنف المدن كذلك حسب المتغيرات الاقتصادية ، فقد قسم « بريز » المدن إلى مدن صناعية ، وأخرى إدارية ، وثالثة تجارية ، وأكد "لامبارد" أن الصناعة السائدة كانت أساس تصنيف المدن في القرن التاسع عشر ، وأن نمو المدن يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي وصنف « هاريس وأولمان » المدن حسب موقعها المركزي إلى مدن النقل والمدن ذات الوظائف المتخصصة ويمتد تأثير المدن ذات الموقع المركزي إلى خارج نطاق المدينة ، أما مدن النقل فيها يتم نقل السلع عبر خطوط المواصلات .

٥ - تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها

حاول "ثورنديك" تقسيم المدن من حيث كمية ونوع الخدمات التي تؤديها لسكانها ، فقسم الخدمات إلى ٣٧ نقطة تقع في ستة أقسام عامة : الصحة والتعليم والترويح والاقتصاد وتسهيلات عامة ثم نثریات ، واكتشف من هذه الدراسة أن هناك ارتباطاً هاماً بين التقدم والتأخر في المدن ، فالمدن التي بها نسبة تعليم مرتفعة مثلاً يكون سكانها أحسن حالاً من الناحية الاقتصادية والصحية والترويحية .

٦ - تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها

تختلف المدن من حيث الأعمال التي تؤديها وقد وضع "جينست هالبرت" تقسيماً سداسياً مستخدماً هذا المعيار وهي : -

- مدينة صناعية
- مدينة تجارية
- مدينة سياسية
- مدينة ثقافية
- مدينة متعددة الأغراض
- مدينة صحية وترويحية

خامساً : العمليات البيئية :

هناك بعض العمليات التي تؤثر في نمو وتطور المناطق الحضرية ومن أهم هذه العمليات :

١- التركيز :

وهي العملية الناتجة عن التوزيع المتباين للسكان في منطقة حضرية معينة ، فهي تشير إلى الكثافة السكانية والازدحام السكاني – فهي تزداد في مناطق وتقل في مناطق أخرى – ويؤثر فيها درجة القرب من وسائل المواصلات .

وتزداد عملية التركيز السكاني كلما اقتربنا من المدينة نتيجة الجذب ، وتقل كلما اتجهنا خارج المدينة ، ويؤدي التركيز إلى اختلاف شكل الأرض واستخدامها .

٢- المركزية:

ترتبط عملية المركزية بتركز الوظائف حول نشاط حيوي . مثل تركز الأعمال في قلب المدينة . ويتمثل المقياس العادي لعملية المركزية في السيطرة ، أي تأثير تركيز الوظائف في مناطق معينة على بقية أجزاء المجتمع الحضري . ويميل الإنسان إلى المركزية من حيث العمل حتى يفترخ بنفسه .

٣- اللامركزية:

وهي تعني ميل البشر والهيئات التنظيمية وكذلك الأنماط الأخرى من استخدام الأرض إلى الابتعاد عن مركز المدينة ويميل الإنسان إلى اللامركزية من حيث السكن كذلك الصناعات الضخمة تميل إلى اللامركزية فهي تحتاج إلى الأراضي الرخيصة الشاسعة .

٤- الفصل – العزل

بعض الناس يفضلون أن يسكنوا مع بعض ، ومثال ذلك عندما يتحدثون في الدين واللغة والجنسية ، أو يكونوا متخصصين في مهنة واحدة .

ويتم الفصل بطريقتين هما :

أ) التجمعات السكنية على أساس (اللون – الدين – اللغة) ويعكس ذلك نوع من التعصب خاصة من المهاجرين ففي بعض الدول نجد أن المهاجرين يميلون إلى التجمع في منطقة معينة.

ب) تجمعات سكانية على أساس التخصص مثل ميل بعض الوظائف المتشابهة التجمع في منطقة معينة مثل أصحاب محلات الذهب.

٥- الغزو

تعني عملية الغزو بدء إزاحة جماعة من الناس لجماعة أخرى أو إزاحة نشاط وظيفي لنشاط آخر مثل الصناعة • وهناك مجموعة من الظروف التي تثير عملية الغزو وهي : تحركات السكان ، التغيرات الي تطراً على شكل وخطوط المواصلات ، وتهدم المساكن أو تعرضها للسقوط بسبب تدهور حالتها ، وإدخال أنواع جديدة من الصناعة ، والتغيرات التي تطراً على الأساس الاقتصادي والتي يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وتؤثر في قدرة السكان على اختيار أماكن السكن .

٦- التعاقب أو التتابع

يرتبط التتابع بعملية الغزو ، فإذا استمرت عملية الغزو فإن الجماعة الأصلية تزاح من مكانها تدريجياً ويطلق مصطلح التتابع على دورة عملية الغزو .

٧- الروتينية

يقصد بالروتينية حركة السكان اليومية ذهاباً وإياباً بين مكان الإقامة ومكان العمل اليومي ، وكذلك حركة السلع من نقطة الأصل (الإنتاج أو التعبئة) إلى نقطة الاستخدام .

وتسير الروتينية للأشخاص والسلع وفقاً لأنماط معينة يمكن التنبؤ بها ، من حيث الطريق الذي تسلكه والوقت الذي تتم فيه خلال اليوم ، كما أن هناك أنماطاً يمكن التنبؤ بها للحركة الأسبوعية ، والموسمية ، بل والسنوية أيضاً .

وتختلف الروتينية في المدن القريبة عن تلك الموجودة في المدن غير القريبة سواء في نمطها أو درجتها • ويرجع ذلك إلى اختلاف أنواع استخدام الأرض ، والاختلافات البارزة في مكان العمل عن مكان الإقامة ، والاختلافات في وسائل النقل ، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الحركة ومع ذلك فهناك أنماط روتينية شائعة في حركة الأشخاص والسلع يمكن مشاهدتها في كل مدينة ، بغض النظر عن مناخها أو خصائصها .

العناصر الأساسية للمحاضرة:

النظريات الأيكولوجية المفسرة لنمو المدن

١ - نظرية نجمة البحر

٢ - نظرية الدوائر متحدة المركز

٣ - نظرية القطاع

٤ - نظرية النوايا المتعددة

- النظريات الأيكولوجية المفسرة لنمو المدن:

بذلت محاولات عديدة من جانب العلماء مع مطلع القرن العشرين لتفسير نمو المدن ، ومع ظهور مصطلح الأيكولوجيا الحضرية خلال عام ١٩٢٠ في إطار البحوث التي قام بها علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو، كانت هناك اسهامات واضحة من جانب تلك العلماء لتحديد الأسس التي تحدد النماذج الأيكولوجية للمدينة ، وقد نتج عن هذه المحاولات السابقة ظهور بعض النظريات التي تفسر نمو المدن .

ويمكن عرض تلك النظريات على النحو التالي : -

١ - نظرية نجمة البحر :

تعد هذه النظرية من أول النظريات الأيكولوجية في الظهور

فقد نادى (هونت) بهذه النظرية في عام ١٩٠٣ م

ويرى أصحاب هذه النظرية أن المدينة بدأت في الانتشار والتوسع خارج مركز المدينة بعد اختراع بعض وسائل المواصلات والنقل التقليدية المتمثلة في القطارات في تلك الفترة بدلا من العربات التي كانت تجرها الحيوانات.

وقد نتج عن اختراع وسائل المواصلات تطور المدينة في شكل نجمة البحر ، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في معظم المدن الغربية وذلك قبل اختراع السيارة كوسيلة مواصلات . حيث كانت تبني المساكن بعيدا عن مركز المدينة و كان

يتم ملء الفراغ بين أذرع هذه النجمة البحرية بالمباني . وبالتالي تتجمع هذه المباني عند محطات القطارات البعيدة عن مركز المدينة.

ومن هنا استطاع بعض السكان بناء منازلهم في أطراف المدينة وخاصة الطبقة الغنية الذين يملكون وسائل النقل الخاصة ، فزاد حجم بعض المدن وارتفعت كثافتها السكانية . أما المباني القديمة التي كانت وسط المدينة فقد سكنها الفقراء نظرا لرخص قيمة إيجارها. كما أن بعض الحكومات قامت بهدمها لتبني المكاتب الإدارية والحدائق العامة بعد أن طبق على هذه المناطق برامج التخطيط العمراني الجديد .

٢- نظرية الدوائر متحدة المركز :

تعد نظرية الدوائر متحدة المركز التي قدمها " بيرجس " عام ١٩٢٥ من أولى المحاولات التي بذلت في التحليل الأيكولوجي لمدن . وقد يطلق على هذه النظرية اسم نظرية المناطق المتمركزة أو نظرية الفرض الحلقي . ويفترض " بيرجس " في هذه النظرية أن نمو المدينة يأخذ شكل سلسلة من الدوائر المتتالية ، وتختلف كل دائرة أو منطقة في طريقة استخدام الأرض .

ويرى " بيرجس " أن المدينة تتخذ في نموها شكل خمس حلقات متحدة المركز ومتناسقة إلى حد ما .

الحلقة الأولى : وتسمى منطقة الأعمال المركزية وهي منطقة يسهل الوصول إليها من أي نقطة داخل المدينة ، وفيها ترتفع أسعار الأراضي ، وتتركز فيها الأنشطة التي تحتاج إلى موقع مركزي وتحمل أسعار الأرض المرتفعة وتحتل هذه المنطقة ناطحات السحاب ، المحلات التجارية ، والفنادق والمطاعم ، والمسارح ، والمتاجر المتخصصة ، وتنتشر فيها سياحة التسوق.

الحلقة الثانية :

وهي تحيط بمنطقة الأعمال المركزية ويطلق عليها اسم منطقة التحول " المنطقة الانتقالية" وتسكنها جماعات ذات مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض ، بالإضافة إلى المهاجرين الريفيين .

الحلقة الثالثة :

وتسمى منطقة سكنى العاملين ، وخاصة الذين يعملون موظفين كتابيين وعمالاً في المصانع.

الحلقة الرابعة :

وتتكون أساساً من " الفيلات " وأحياء الأعمال المحلية.

الحلقة الخامسة :

وتسمى منطقة الضواحي ، وتقع خارج حدود المدينة ، وعلى امتداد خطوط المواصلات الممتدة من قلب المدينة بشكل نصف قطري ، وهي منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفعة ، كما يمكن أن تكون مقراً لبعض الأحياء المتخصصة مثل : المناطق الصناعية وغيرها .

٣- نظرية القطاع :

قدم " هومر هويت " نظرية القطاع عام ١٩٣٩ . وفي إطار هذه النظرية يرى " هويت " أن المدينة الكبيرة مكونة من عديد من القطاعات أكثر من كونها دوائر متحدة المركز كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز.

ووفقاً لهذه النظرية فإن مناطق الإيجار المرتفع تتجه للأطراف الخارجية لقطاع أو أكثر من المدينة . وفي القطاعات الأخرى تمتد مناطق الإيجار المنخفض من وسط المدينة إلى ضواحيها . فتتجه مناطق الإيجار المرتفع مصاحبة لنمو السكان نحو قطاع واحد .

وتصبح المناطق التي تهجرها جماعات الدخل المرتفع مجالاً لسكن الطبقات ذات المكانة الاقتصادية المنخفضة . وعلى هذا فإن مناطق الإيجار المرتفع تتواجد عادة على الحافة الخارجية لقطاع أو أكثر من حدود المدينة . كما تتواجد المناطق الصناعية على امتداد أودية الأنهار وامتداد المياه . وليست كما ذهبت نظرية الدوائر متحدة المركز حيث تأخذ منطقة دائرية حول المنطقة الرئيسية .

٤- نظرية النوايا المتعددة :

نادى بهذه النظرية « هاريس وألمان » وتتلخص في أن هناك عدد من المراكز في كل مدينة لا مركز واحد، وأن كل مدينة تختلف عن الأخرى في نوع وعدد مراكزها .

ويرجع ذلك إلى ما يلي : -

(أ) تحتاج بعض نواحي النشاط في المدينة إلى تسهيلات خاصة ، فحي التجارة القطاعي ينشأ عادة في المراكز التي يتوافد عليها أكبر عدد من الناس ، وحي الميناء ينشأ بجوار البحر ، وحي الصناعة بجوار النهر أو البحر وعند نقط التقاء الطرق أو السكك الحديدية.

(ب) تستفيد بعض نواحي النشاط في المدينة من وجودها في مكان واحد ، فتجمع تجار القطاعي مثلاً في حي واحد يفيدهم جميعاً لأن هذا يسهل على العملاء عملية الشراء.

(ج) تنفر بعض نواحي النشاط في المدينة من بعضها ، فالطبقة الفنية مثلاً تنفر من منطقة الصناعة وتسكن في أبعد مكان عنها.

(د) لا تتمكن بعض نواحي النشاط في المدينة من تحمل عبء الأرض ذات القيمة المرتفعة في وسط المدينة ، فتجار الجملة مثلاً يبعدون عن وسط المدينة لأنهم يحتاجون لمساحات كبيرة لتخزين بضائعهم.

العناصر الأساسية:

أولا : المقصود بتخطيط المدينة

ثانيا : الهدف من تخطيط المدينة

ثالثا : طبيعة تخطيط المدينة

أولا : المقصود بتخطيط المدينة:

يقصد بالتخطيط عادة الأساليب والإجراءات والتدابير التي يتخذها الإنسان لتحويل الواقع الى صورة أفضل وأحسن مما كانت عليه الأمور في الماضي وهذا يعني دراسة وفهم الحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل والتخطيط بهذا المعنى عام وشامل

وتخطيط المدينة لا يخرج عن هذا التعريف بمعنى «دراسة وفهم واقع المدينة ومحاولة تطويره وتحسينه الى الأفضل والأحسن» .

ويعنى تخطيط المدينة بالدرجة الأولى «تطوير المدينة وتحسينها بحيث تخدم نفسها كمستوطنة بشرية وتسهم وتخدم المخطط العام للمجتمع» .

إن تخطيط المدينة لا يعني أكثر من جعلها مكانا مناسباً للحياة والعمل وبؤرة للنهوض والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري بوجه عام في المجتمع .

ثانيا:الهدف من تخطيط المدينة:

١-تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الآخر ولا يحرم منها حيي من الأحياء وإيجاد نوع من الانسجام بينها جميعا .

٢- المحافظة على المتنزهات العامة والمناطق المكشوفة في الأحياء السكنية لتكون متنفسا ومكانا لقضاء وشغل أوقات الفراغ مع الاهتمام بالأشجار والمناطق الخضراء .

٣- فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية لتقليل ضوضاء الصناعة أو دخانها أو روائحها الكريهة وحتى لا تحدث مضايقات للسكان ومكافحة تلوث البيئة الذي أصبحت تعاني منه معظم مدن العالم اليوم .

٤ - تجميل وتنسيق المدينة عن طريق اتخاذ طابع خاص للمباني أو عن طريق اتخاذ إجراءات معينة من شأنها ألا توجد نوعا من التنافر بين المباني بعضها ببعض وخلق نسق منسجم للمدينة بحيث يكون لها طابع حضري ومعماري مميز .

٥ - تخصيص مناطق معينة للأسواق وأماكن انتظار المركبات الآلية وبحيث تكون هذه المناطق في متناول المناطق الأخرى والعمل على خلق تكامل بين مختلف أحياء المدينة الواحدة فمن الممكن مثلا إقامة عيادة صحية تخدم أحياء متقاربة من بعضها بعضا .

٦ - مد جميع أحياء المدينة بالخدمات اللازمة كالمياه والإنارة والمجاري والتي تتفق في حجمها وقدرتها مع حجم السكان وكثرة المباني وبحيث لا تكون هناك وفرة في بعض الأحيان ونقص في بعضها الآخر .

٧- اختصار رحلة العمل من محل السكن الى موقع العمل وذلك عن طريق مد الطريق والشوارع المناسبة وكذلك بتسيير وسائل النقل والمواصلات المختلفة وتخفيض أجورها وتعاون وتكامل حركة النقل والمواصلات داخل المدينة .

٨- سهولة ويسر اتصال المدينة بالمناطق الأخرى وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ والعواصم أو بمناطق الخدمات أو بمراكز الأسواق .

٩- إنشاء المراكز الإدارية والتنفيذية والخدمات التعليمية والثقافية والأمنية والترفيهية وغيرها في مناطق المدينة المختلفة بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها

ففي مدن البلاد النامية كثيرا ما يعاني المواطن من الوصول الى أماكن الخدمات الإدارية او الاستهلاكية وذلك بسبب عدم مراعاة الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي في تقديم الخدمات الإدارية أو الاستهلاكية فقد نجد مدينة سكانها مثلا مليون ونصف ولا يوجد بها إلا عدد قليل من الصيدليات أو بيع وتصلح النظارات الطبية أو بيع المعدات الطبية اللازمة للمعاقين .

١٠- تحسين الأحوال الاجتماعية والصحية للسكان عن طريق عدم السماح بازدحام بعض الأحياء وعدم السماح ببناء مساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والسكنية .

- ١١- تطوير البنية الاقتصادية للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة أو خلق مجالات جديدة للإنتاج والعمل على تشجيع الاستثمارات الاقتصادية التي من شأنها زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل لسكان المدينة وتنمية الإمكانيات الذاتية لها .
- ١٢- العمل على دعم القيم الاجتماعية المرغوبة في سلوك وتصرفات أهل المدينة .
- ويمكن القول أن تخطيط المدينة لا ينفصل عن المخطط العام للدولة أو المجتمع فكل منها يساند ويكمل الآخر

ثالثا : طبيعة تخطيط المدينة:

تتخصر طبيعة تخطيط المدينة في الاهتمام بالجوانب التالية :

١-دراسة النواحي الطبيعية :

وتشمل دراسة الجوانب الجيولوجية من توزيع الطبقات والصخور ومدى صلابتها ومدى إمكانية حفرها لعمل الأنفاق والصرف الصحي ولمد أنابيب المياه والغاز وما إليها كما تشمل دراسة الأنهار والبحيرات ومناطق السيول والفيضانات ودراسة الشواطئ وطبيعتها ويشمل ذلك دراسة المناخ من حرارة ورطوبة ورياح واتجاهها وكمية الأمطار وتوزيعها .

٢- دراسة الجوانب التاريخية والأيكولوجية :

وتشمل دراسة نمو المدينة من الخرائط القديمة كما تشمل اتجاه نمو المدينة الى جانب إبراز مناطق الآثار وطبيعة المباني الأثرية القديمة ومواقعها وميزاتها الهندسية كما تشمل دراسة مواد البناء المستخدمة وطبيعة المباني .

٣- دراسة المواصلات :

وتشمل الطرق واتجاهها واتساعها وحركة المرور عليها والأشجار المنزرعة على جانبها كما تشمل السكك الحديدية واتجاهها ومحطاتها والأنفاق والكباري التي تسهل حركة المرور كما تشمل الطرق المائية والأنهار والقنوات الملاحية وكذلك النقل الجوي ومواقع المطارات وما الى ذلك كما تشمل قرى المدينة وإقليمها من وسائل النقل المختلفة .

٤- دراسة الصناعة :

من ناحية طبيعتها واتساعها ومراكزها ومواقعها وعدد العاملين في كل صناعة كما تشمل مناطق التعدين والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

٥- دراسة السكان :

من ناحية النمو أو النقص ومعدلاتهما ومن ناحية حرف ومهن السكان وحركتهم اليومية والفصلية كما تشمل دراسة كثافة السكان وكثافة الإسكان ومتوسط عدد الأفراد بالنسبة للحجرة الواحدة كما تشمل الظروف الصحية للسكان والأمراض المنتشرة ومستويات المعيشة في مختلف أقسام وأجزاء المدينة .

٦- دراسة النواحي الهندسية :

من ناحية أنماط المباني وطبيعتها ومواد البناء ونمو المدينة والضواحي ومستوى تكلفة بناء المساكن وكفايتها لكثافة السكان كما تشمل دراسة المناطق المكشوفة ومدى السماح للجماهير باستخدامها وكذلك دراسة مناطق المنافع العامة ومدى قربها من السكان .

٧- دراسة المناطق المحيطة بالمدينة :

وتشمل مناطق الزراعة والنطاقات الخضراء كما تشمل دراسة المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة من ناحية التربة والإنتاج الزراعي ومشاكله وتسويقه وطبيعة استخدام الأرض كما تشمل دراسة المدن الصغيرة المحيطة ووظيفتها وعلاقتها بالمدينة .

٨- دراسة النواحي الإدارية والخدمات العامة :

وتشمل مراكز السلطة المحلية والبلديات ومواقع مراكز الشرطة والمدارس وسائر الخدمات التعليمية والترويحية والقضائية والإدارية ومدى توسطها في الأحياء المختلفة ومدى سهولة الوصول إليها كما تشمل الخدمات الأخرى كالمياه وشبكات الصرف والكهرباء والغاز ومدى كفايتها وانخفاض تكاليفها

٩- دراسة المشاكل الاجتماعية في المدينة :

مثل دراسة الجريمة وانحراف الأحداث والبطالة وأشكال العنف والاعتداء وذلك لعلاجها عن طريق أساليب التخطيط والتوجيه فقد ترجع معدلات انحراف الأحداث العالية في مدينة من مدن العالم الى عدم وجود أماكن لشغل أوقات الفراغ أو نقص أجهزة الرقابة والضبط الاجتماعي في المدينة .

١٠- دراسة الشكل العام للمدينة :

والتخطيط لإظهارها بمظهر منسجم لائق هندسيا ومعماريا وجماليا

١١- دراسة مشكلات التلوث :

ونظافة الأحياء المختلفة في المدينة والتخطيط لإزالة القمامة والنفايات المختلفة الناتجة عن المصانع والمؤسسات التجارية والمحلات الأخرى .

المحاضرة الثالثة عشر: التخطيط الحضري

العناصر الأساسية:

أولاً : تعريف التخطيط الحضري

ثانياً : أهداف التخطيط الحضري

ثالثاً : أشكال وأنواع التخطيط الحضري

رابعاً : الصفات الأساسية الواجب توافرها في التخطيط الحضري

خامساً : خصائص التخطيط الحضري

سادساً : الظواهر المصاحبة للتخطيط الحضري

أولاً: تعريف التخطيط الحضري:

يقصد بالتخطيط الحضري الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي ولل سكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية .

ويعرف التخطيط الحضري بأنه التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية بحيث تكون أكثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع في تناسق بين جوانب ثلاث هي المعماري ، والتصميم المدني والتجميل المعماري ، والواقع .

ثانيا: أهداف التخطيط الحضري:

١-تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية والتجارية والصناعية حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دوره بأقل تكلفة وعدم تناقض مع الربط بين أقسام المدينة المختلفة بعضها مع البعض الآخر ومع العالم الخارجي بشكل متفاعل وتطوير كل قسم منها وفق مستوى معقول من نواحي الحجم والإضاءة والأماكن الخضراء في المناطق السكنية وأماكن وقوف المواصلات في المناطق التجارية .

٢ - التأكيد على أن تكون البيوت قوية البناء وصحية ومريحة ومبهجة بالنسبة للمناطق السكنية المختلفة لكي ننسجم والحاجات المتعددة لكل أنواع وأحجام الأسر مع الاهتمام بأشكالها المتغيرة و رغباتها المختلفة مع توفير جميع الخدمات التي يحتاجها سكان تلك المساكن .

٣- الاهتمام بالوظيفة الترفيهية داخل المدن باعتبارها الوظيفة التي يحتاجها السكان للترويح عن أنفسهم ولقضاء أوقات مريحة في أوقات الإجازات أو نهاية الأسبوع .

ثالثا: أشكال وأنواع التخطيط الحضري:

١-التخطيط على مستوى البيئة الحضرية

حيث يكون التركيز على التركيب الداخلي للبيئة الحضرية بما تتضمن من أنشطة وفعاليات مختلفة ويركز التخطيط في مثل هذه الحالة على بيئة واحدة كالتخطيط لمدينة بنغازي في ليبيا أو مدينة البيضاء بالمغرب أو الموصل في العراق .

٢ - مستوى الإقليم الحضري

ويتجه التخطيط في مثل هذه الحالة الى عدة بيئات حضرية تلتقي مع بعضها البعض في تجمع حضريا واحداً يشكل مشكلة واحدة يجب أن تعالج كوحدة حضرية واحدة.

٣ - التخطيط على مستوى الدولة

ويوجه التخطيط في هذا المستوي ليرتبط بعملية التحضر ككل وتوضع خطة شاملة عامة لكل البيئات الحضرية وتترك الفرصة لتعديل وتبديل الخطة العامة بخطط فرعية تتناسب مع ظروف كل بيئة على حدة .

رابعاً :الصفات الأساسية الواجب توافرها في التخطيط الحضري

تتطلب طبيعة التخطيط الحضري الاهتمام بصفات أساسية يجب أن تتوفر في عملية التخطيط نفسها ومن أهمها ما يلي :

١-ضرورة تقسيم العمل والتخصص وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات الدولة بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها الى هيئات وسلطات محلية حضرية مستقلة .

٢ - العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها وتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر بيئات أو مدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى .

٣-التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي فإن وحدة النمط ورتابة الأسلوب الإداري لا يجعل أي تخطيط كفؤاً لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعاً في الشكل وتعدداً في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات الحضر وإمكانياته وظروفه .

٤ - ضرورة مساهمة ومشاركة أهل الحضر في إدارة شئون مدنهم مسألة لا تتطلبها الروح الديمقراطية فحسب بل تتطلبها أيضاً قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسئولية في نفس الوقت .

٥ - تدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية ومحاربة روح السلبية واللامبالاة التي تظهر وتصابح الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية .

٦ - تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري وربطه بالمجتمع القومي واعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير والتقدير والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضرية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة .

٧- مراعاة تخفيف النفقات الى أقصى حد ممكن نتيجة وضع الخطة بمعرفة ومشاركة سكان المدينة الذين هم أدري بمواردهم وإمكانياتهم واحتياجاتهم كما يجب أن يوفر التخطيط الحضري رقابة جديدة من جانب سكان المدينة على المسائل الحيوية المتصلة بمعيشتهم وهم أقدر من غيرهم على مباشرة مثل هذه الرقابة لأنها تهمهم ولكونها قريبة منهم .

خامسا : خصائص التخطيط الحضري:

يمكن تحديد بعض خصائص التخطيط الحضري في المظاهر التالية :

١- فهم العناصر الاجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في الخطة الموضوعية للبيئة الحضرية فقد تقام وتنفذ خطة حضرية في مدينة دون دراسة غايتها وأهدافها الاجتماعية والثقافية التي رسمت لها وكذلك دون متابعة آثارها ونتائجها المقصودة وغير المقصودة وهذا ما يؤدي الى فجوة وارتباك بين النظرية والتطبيق في التخطيط الحضري أو بين ما يعبر عنه بالجوانب المعمارية والسلوكية للتخطيط الحضري .

٢- تحديد مكونات وعناصر البيئة ، وعملية تحديد مكونات البيئة الحضرية أمر مرادف لما يمكن تسميته بالمسح الجغرافي حيث يجب على المخطط أن يعرف ويحدد ما هو موجود من أنشطة وظواهر مختلفة .

٣- استخدام مفهوم النظام أو النسق ويقصد بذلك معالجة البيئة الحضرية وتخطيطها كوحدة تترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض ومعالجة النظام كوحدة ينبع من كونه عبارة عن بنية تتكون من عناصر وروابط ، وتشكل الروابط والعناصر شبكة العلاقات التي تكون في مجموعها وحدة النظام .

ويمكن النظر الى التخطيط الحضري كنظام يتكون من فرعين أساسيين هما :

أ - نظام البيئة الطبيعية الذي يتكون من عناصر رئيسية أهمها المناخ والتضاريس والمياه والتربة والنبات الطبيعي والمصادر الطبيعية الأخرى كالمعادن.

ب - نظام المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسائر التنظيمات البشرية التي تؤثر في نوع الأنشطة .

ويتكون نتيجة التفاعل بين هذين النظامين الفرعيين نظام فرعي آخر هو استخدام الأرض بما تحتويه من أنشطة مختلفة كالتجارة والصناعة والإسكان والخدمات وغيرها كما أن كل نشاط من هذه الأنشطة يمكن أن يشكل في حد ذاته نظاما فرعيا ضمن النظام الفرعي لاستخدامات الأرض .

٤- يرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف وما لم تكن هذه القرارات واضحة المعالم ذات صبغة قانونية فإنها تشوش ذهن المخططين والخطط أكثر من توضيح الرؤية وسير العمل .

٥- تصور التخطيط الحضري على أنه عمليات مترابطة تتم على عدة مستويات من أهمها : مستوى البيئة الحضرية ، ومستوى الإقليم الحضري ، ومستوى الدولة .

٦- النظر الى التخطيط الحضري على أنه يتعامل مع بيئة تتصف بعدم التجانس وتقبل الفروق بين الجماعات المختلفة بسبب تباين عاداتهم وتقاليدهم والتي هي انعكاس لتباين في الخلفيات الثقافية والاجتماعية لهذه الجماعات المختلفة ويأتي هذا الاختلاف نتيجة تعرض البيئات الحضرية في كثير من مدن العالم الثالث لهجرات واسعة من مناطق متباينة .

٧- النظر الى التخطيط الحضري كعملية من عمليات إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ويظهر ذلك مثلا في عملية نقل السكان من منطقة الى أخرى في المدينة الواحدة نتيجة للتخطيط وكذلك في الكيفية التي يرغبون بها التوزيع مكائيا في المناطق الجديدة المخصصة لهم .

٨ - من طبيعة التخطيط الحضري خلق توازن إقليمي بين جميع المناطق والمقصود بالتوازن هنا هو الميل لتوجيه استثمارات التنمية الحضرية لجميع المناطق وعلى أوسع نطاق بدلا من حصرها في مراكز محدودة .

سادسا : الظواهر المصاحبة للتخطيط الحضري:

أ : الظواهر الطبيعية أو المادية :

١- عدم تناسق التخطيط الحضري في كثير من المدن وخاصة في البلدان النامية وقد يؤدي هذا الى ضياع الذوق العام للمدينة .

٢- اختلاط استعمالات الأرض داخل المدينة إذ يلاحظ أن هناك مباني معدة كمساكن تتحول الى مكاتب إدارية أو أن هناك مناطق للصناعة تتحول الى مخازن أو ورش أو أن هناك أراض زراعية تتحول الى مباني أو مرافق معمارية مختلفة .

٣- الضغط على مرافق الخدمات وذلك مثل ازدحام الطرق والضغط على خدمات الهاتف والكهرباء والطرق العامة ، ففي كثير من مدن العالم الثالث نجد أن سكان المدينة يزدادون بدرجة أعلى من زيادة المرافق والخدمات .

٤- تلوث البيئة في المدينة وهذا التلوث غالبا ما يكون ناتجا عن النفايات التي يرميها الإنسان في الساحات والشوارع وعلى شواطئ البحار أو الأنهار ، إضافة الى مخلفات السيارات والمركبات الآلية الناتجة عن الاحتراق هذا مع ملاحظة الغبار الناتج عن حركة الانسان والمعدات .

٥- عدم التوازن في عدد وإمكانيات المرافق الترفيهية في المدينة فقد تتمتع بعض أحياء المدينة بالعديد من النوادي والساحات ولا توجد في أماكن أخرى من المدينة أية خدمات ترفيهية على الإطلاق

وربما يأخذ سوء التوازن أشكالا أخرى مثل عدم التوازن بين الخدمات وكثافة السكان وفي هذا السياق قد يلاحظ عجز المدينة عن مواكبة التطور الاجتماعي والسكاني السريع فمثلا ما أن تبنى مدرسة وتجهز حتى تظهر الحاجة في اليوم التالي الى توسيع هذه المدرسة لاستقبال التلاميذ الجدد وذلك بسبب الزيادة المستمرة لسكان المدينة .

ب : الظواهر الاجتماعية :

١- عدم التجانس في العلاقات الاجتماعية الأمر الذي يعرض الفرد والأسرة الى مشكلات اجتماعية ونفسية .

٢- سوء التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب تعقد الحياة في المدينة وضعف الرقابة الأسرية .

٣- تعدد الثقافات في المدينة حيث يضم مجتمع المدينة ثقافات وجنسيات مختلفة وهذا يجعل مجتمع المدينة معقدا متباينا يصعب العيش فيه بسهولة .

٤- بروز التباعد الاجتماعي والثقافي بين سكان المدينة وذلك بسبب كبر حجم المدينة وتعقد الحياة فيها وتعدد مطالبها وضيق الوقت فهذا كله يهيئ الفرصة للتناقض الاجتماعي الذي يولد العديد من المشاكل الاجتماعية .

٥- ارتفاع درجة الروح العدوانية والاعتداء وذلك بسبب العديد من القيود المادية والاجتماعية مثل الازدحام والسكن في أماكن ضيقة وتباعد المسافات والقيود الاجتماعية مثل ضغوط العمل والالتزام بالمواعيد المتلاحقة .

ج : الظواهر التنظيمية :

١ - النمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى سواء بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات أو بسبب الهجرة من المناطق الزراعية والريفية الى المدينة .

٢- تمركز السكان الحضر في المدينة الرئيسية أو مدينتين وقد أتضح أن هذه المدينة أو المدينتين الرئيسيتين تنمو بدرجة أكبر وفي فترة زمنية أقصر من باقي المدن الصغيرة الأخرى وهذا يسبب اختلال التوازن السكاني في البلاد بمعنى أن هناك مناطق مزدحمة عالية الكثافة ومناطق قليلة السكان ومنخفضة الكثافة وهذا الموقف الأخير كثيرا ما يلاحظ في البلاد النامية الحديثة الاستقلال .

٣- يؤدي النمو السكاني في المدينة الكبيرة الى التقليل من وظيفة وأهمية المدن الصغيرة والمتوسطة والقرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فتصبح المدينة الكبيرة مركزا لجذب العمالة والبشر ويتركز فيها النشاط الاجتماعي والاقتصادي وهذا يحتم على التخطيط الوطني الاتجاه نحو تنمية الريف والمدن الصغيرة للإبقاء على البشر والعمالة فيها الأمر الذي يساعد على توازن البناء الديمغرافي في المجتمع .

٤ - وأخيرا اتجهت المدينة في كثير من بلدان العالم الثالث بما في ذلك المدن العربية لأن تكون مركزا حضاريا للخدمات بدلا من أن تؤدي دورا مهما في الإنتاج والنمو الاقتصادي ذلك لأن الاستثمار في مشروعات الخدمات مثل الطرق والمدارس ومراكز التوزيع يضعف من الاستثمار في المجالات الإنتاجية .

إعداد:لوليز